التسويق والتكنولوجيا والاحتراف الرياضي

أ.د سمير مسلط الهاشمي
عميد كلية التربية الرياضية الجامعة المستنصرية العراق

مقدمة:

لا بد من ادراك ماهية فلسفة التربية الرياضية ومتابعة مجرياتها عبر التسلسل التاريخي لهذا المفهوم ومارافقه من تطورات بدءا من الممارسة اللامقصودة التي اتخذت الطابع العفوي والفطري إلى ماآلت إليه التربية الرياضية في وقتنا الحاضر بعد حقب تاريخية متعددة اختلفت فيها أشكال الممارسة وأهدافها والضوابط التي حكمت أشكال تلك الممارسات.
مارس الإنسان القديم الفعاليات بشكل عام كوسيلة من وسائل البقاء والتغلب على صعوبات ومعوقات الحياة فكان الجري والقفز والتسلق والرمي بالأداة والمصارعة وسرعان ما أصبحت تلك الفعاليات وسيلة للتنافس بين أفراد القبيلة ليكون الفائز أكثرا قبولا بين قبيلته ومحط أنظار النساء لما يتمتع به من قوة وشجاعة ومروءة.

مأأن بدأت الألعاب الأولمبية القديمة سنة 776 ق.م وبعد أن وضعت بعض الضوابط البدائية لامس التنافس بين المتبارين في الفعاليات المختلفة اختلف الهدف من وسيلة للبقاء إلى إظهار القوة والفن وكان غضن الزيتون بما يمثله من قيم معنوية جائزة للفائزين فكانت الهواية هي الطابع المميز للمنافسات وبدأ عدد المتبارين يزداد كل دورة لما لقيه الشباب من احترام وتقدير ودور فاعل في مجتمعه آنذاك.

الاحتراف قديما:

إيمانا من القائمين على المنافسات الاولمبية بضرورة دعم ومساعدة الرياضي لتوفير بعض متطلبات ممارسته ظهر تعامل نقدي فكان عام 580 ق.م في أثينا وظهور أول قانون يمنح الفائز الأولمبي مبلغ قدره 500 دراخم (•) وان لم يكن المقصود به دخول عالم الاحتراف وإنما وسيلة تشجيع لكم ونوع الرياضيين والارتقاء بمستوياتهم البدنية والفنية، وفي الوقت نفسه برزت الظاهرة ذاتها في روما القديمة حيث تم اعتماد مبالغ مالية مغرية للرياضيين حسب النتائج يحققها، ومما يجدر الإشارة إليه في هذا الصدد بدأت عملية السعي من قبل الرياضيين إلى المشاركة في البطولات تنمح فيها جوائز مالية أكبر الأمر حفز الرياضيين الانتقال من مكان إلى أخر فبعد كانت الهواية وغصن الزيتون هي الهاجس الرئيسي تعدى الأمر فأصبحت الشهرة ليس على صعيد المجتمع المحلى فحسب وإنما على مستوى الأقاليم والمجتمعات والمتجاورة ومارافق تلك الشهرة من مغريات ومكاسب مادية وثقافية واجتماعية، وفي القرن السادس وبالتحديد سنة 1527 أصدرت بعض القوانين وبالتحديد أصدرها الملك (فرانسوا الأول) في فرنسا التي تقضي بتحديد المبالغ المالية والتي أخذت طابعها الرسمي، وتم العمل بموجبها في بعض أنواع الرياضات كالتنس مثلا الذي أخذ التنافس بين الرياضيين طابعا ماليا بل أخذ الأمر بتزايد المبالغ بين فترة وأخرى حتى بلغت مبلغا كبيرا تحت مسمى المكافأة الأمر الذي أدى إلى انتشار هذه الأنواع من الرياضة خاصة بين طبقات الموسرين وذوي القدرات المالية، أدت هذه القوانين إلى الحد من آلية ارتفاع مستويات الأرباح والحفاظ على مبدأ الهواية التي تضمنه المواثيق الأولمبية قديما وحديثا.

مع انطلاقة الألعاب الأولمبية الحديثة سنة 1896 في أثينا منشأ الألعاب الأولمبية القديمة تطورت كل مجريات الأمور المتعلقة بالألعاب من حيث توفير الفرص لانتقاء رياضي العالم وتبادل الخبرات فضلا عن تطور القوانين والنظم التي تحكم ممارسة تلك الألعاب من خلال وضع اللوائح والمواثيق الأولمبية.

بجانب ازدياد عدد الفعاليات المنضوية تحت مسمى الألعاب الأولمبية كذلك دخول المرأة عالم التنافس وأن كان في البداية على نطاق محدود وبألعاب محددة.

إن المتتبع للميثاق الأولمبي يلاحظ وبشكل واضح ماينص عليه الميثاق هو عدم تحقيق أي هدف تجاري من جراء ممارسة الألعاب وبذلك تتحمل الدول كل نفقات متطلبات المشاركة من متطلبات إعداد الرياضي للدورة الأولمبية وتهيئة المدربين والمستلزمات دون النظر إلى أي مردود مادي تحققه الدولة أو المؤسسة أو النادي الذي ينتمي إليه ذلك الرياضي حيث تأسست الأندية بادئ الأمر من خلال بدلات الاشتراكات التي يقدمها المنتسبون لتغطية نفقات وتكاليف الأنشطة الممارسة داخل النادي بمختلف أشكالها.

(•) الدراخم: عملة يونانية.

الاحتراف حديثا:

إن اتساع دائرة المشاركة في مختلف الفعاليات ولكافة دول العالم ليس على المستوى الأولمبي فحسب وإنما على مستوى المشاركات الودية تطلب الأمر ضرورة تغطية بعض تكاليف تلك المشاركة الأمر الذي استدعى القائمين على الأندية بفتح قنوات تبادل المنفعة مع بعض المؤسسات التجارية من خلال نشر إعلاناتها في أروقة ملاعب كرة القدم خصوصا مقابل مبالغ مالية يتم الاتفاق عليها ولفترات زمنية محددة وتزامنا مع التطور التكنولوجي وظهور أسماء لعديد من الشركات بمختلف أنواعها مثل شركات تصنيع الأجهزة الكهربائية والاتصالات وشركات تصنيع السيارات وغير ذلك من المؤسسات والشركات التي وجدت في المجال الرياضي مجالا خصبا للتسويق وعرض منتجاتها مما جعل تلك الأندية والمؤسسات الرياضية تجد صعوبة في تغطية نفقاتها وسد أجور العاملين فيها وإدامة ملاعبها بدون الاعتماد على الوسائل التسويقية.

لم يقف الأمر عند هذا الحد بل عمدت أغلب تلك الشركات والمصانع أن ترعي وتأخذ على عاتقها إقامة بطولات رياضية بأكملها مقابل وضع شعار تلك الشركة أو ما يسمي (Logo) على ملابس الرياضيين وهذا مايعرف في عالم التسويق الشركات الراعية أو (Sponsors) وهذا ما نشاهده بشكل واضح أثناء مباريات الفرق الأوربية.

الاحتراف والعولمة:

لوعدنا إلى الوراء لعقود قليلة ماضية كانت اللجنة الأولمبية الدولية تواجه صعوبة كبيرة في إقامة الدورة أولمبية في دولة معينة لأن ذلك يشكل عبئا كبيرا على ميزانية تلك الدولة وتوفير مستلزمات إجراء الدورة من ساحات وملاعب وقرية أولمبية وكافة المتعلقات بها مما اضطر بعض الدول إلى الاعتذار عن إقامتها، أم في الوقت الحاضر ونتيجة لتطور الوسائل والتقنيات الحديثة في مجال الإعلام وصناعة الحدث الرياضي الذي أسهم بشكل جلي في سهولة وسيلة الاتصال ومعرفة ما يجري في بقعة ما من العالم من قبل سكان المعمورة بنفس الوقت وهذه إحدى إفرازات ما يطلق عليه (العولمة Globalisation) أقحمت وسائل الإعلام نفسها في استثمار طاقاتها وإمكانياتها في المجال الرياضي في تغطية تلك البطولات مقابل دفع مبالغ طائلة تصل إلى مئات الملايين من الدورات للسيطرة على حقوق البث الإعلامي حصريا وبالتالي التصرف بهذه الحقوق وفق آليات تجارية لجني أرباح طائلة، ونتيجة لهذه المستجدات بالأموال التي تتحقق أخذت الدول في الوقت الحاضر تتسابق في تقديم طلباتها لاستضافة الدورات الأولمبية لتأخذ دورها بذلك وهذا مانجده اليوم أن الدورات التي تلي دورة لندن سنة 2012 تم تحديد أماكنها، إن دل هذا على شيء إنما يدل على أن الاستثمار في المجال الرياضي أصبح ملازم الكل الدورات والبطولات بحيث أصبحت اليوم جميع الدول تتسابق في الحصول على شرف إقامة الدورات كي ترتقي بمستوى بناها التحتية وإعداد منشآتها فضلا عن الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والخدمي لما تحقق من مردودات مالية كبيرة.

أن بروز ظاهرة الاحتراف في المجال الرياضي وبشكل واضح في السنوات الأخيرة من القرن المنصرم والعقد الأول من هذا القرن لم يعد مقتصرا على البطولات التي انتشرت من الأساس على مبدأ الفوز بجوائز مالية فضلا عن الممارسة الرياضية كلعبة التنس مثلا وإنما شمل ذلك بعض الألعاب التي مورست من البداية على أساس الهواية وتحقيق الانجاز العالمي ومنها ألعاب القوى مثلا فكانت مسابقات الجائزة الكبرى التي استحدثت مؤخرا والتي تقضي بمنح الفائزين الأوائل مبالغ مالية طائلة، عندئذ يمكننا القول أن الوسائل المتبعة لتحقيق الهدف اختلفت باختلاف ذلك الهدف حيث أصبح الرياضي أو النادي أو المؤسسة لا ينظر للرياضة والانجاز بعين الهواية وإنما يهدف الكسب المادي ومسايرة متطلبات العولمة والعالم الجديد فأصبحت الأندية تبحث عن اللاعبين المحترفين وليس بالضرورة من أبناء بلدها وإنما من بلدان أخرى قريبة أو بعيدة لتحقيق ذلك الهدف إلا وهو الفوز الذي يقابله الحصول على ملايين بل مليارات الدولارات فهي تدفع للاعب الجيد مبالغ يحلم بها كل رياضي وتستقطب المدرب الجيد والطبيب الجيد والمعالج ذو الخبرة أو كل من يساهم في تحقيق فوز ذلك النادي أو الفريق وإلا كيف نفسر يصل عقد أح اللاعبين إلى ما يقرب مائة وخمسون مليون دولار مما حدي ببعض اللاعبين الذي احترفوا (تم احتكارهم) في بعض الأندية إلى دفع مبالغ كبيرة للتأمين على رجليه مثلا أو على حياته، من هنا أصبح هدف كل الأندية والمؤسسات اعتماد ظاهرة الاحتراف (احتكار) الحصول على مبالغ كبيرة وبقراءة بسيطة إلى حجم الأموال المتحركة والمستثمرة في المجال الرياضي بلغت مبالغ خيالية وأضحى التنافس بين الأندية العالمية بما تحققه خزائنها من أموال ومتابعة لأخر إحصائية للأندية الرياضة في العالم اعتبر نادي مانشستر يونايتد أغني نادي في العالم.

الاحتراف في الوطن العربي:

انطلاقا مما تقدم وفي ضوء على ماطرأ على واقع التربية الرياضية من تغيرات اجتماعية وبيئية واقتصادية وتطور وسائل التصنيع في مختلف مجالات الحياة وخصوصا منها ماجعل العالم باتساع رقعته قرية صغيرة وما أفرزته ظواهر العولمة وفي المجال الرياضي تحديدا برزت ظاهرة الاحتراف بأشكاله المختلفة سواء على مستوى اللاعب أو الوكلاء ومتعهدي البطولات أو الشركات الراعية أو المستفيدة بشكل غير مباشر من هذه الظاهرة، لنا الحق في تأشير ما للاحتراف من مزايا وما يقابلها من مساوئ على الرياضي أو المؤسسة أو النادي وحتى البلد الذي ينتمي إليه ومايتبع ذلك من انعكاسات على القاعدة الرياضة والمستوى الرياضي.

في وطننا العربي كانت هذه الظاهرة موجودة في العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة ولكن في بداياتها كانت بشكل غير جلي وغير واضح وكان ذلك بسبب عدم وضوح فلسفة وماهية الاحتراف وما للاعب وما عليه فكان الهدف الرئيسي للاعب هو اللعب خارج بلده وفي أي نادي يصرف النظر عن مستوى ذلك النادي مقابل مبلغ يكاد يكون زهيدا ولكنه أعلى من الذي يتقاضاه في بله فكان جل اهتمام اللاعب هو إظهار مهاراته في أي لقاء مع دولة أخرى كي توجه له الأنظار وبالتالي احترافه في تلك الدولة أو ذلك النادي أن الذي نود الإشارة إليه في هذه الورقة نتيجة لغياب القوانين الخاصة بالاحتراف التي تحكم العلاقة بين اللاعب وناديه أو مؤسسته التي رعته وأنفقت عليه مبالغ طائلة كي يصل إلى مستوى متقدم نجده بين يوم وأخر يرتبط بجهة أخرى دون الأخذ بنظر الاعتبار حقوق ناديه الأصلي، الأمر الذي خلق حالة من الفوضى في التعامل بين الأندية مما انعكس سلبا على مستوى بعض الأندية وخاصة الجماهيرية منها، بينما استثمرت أندية حديثة العهد استقطاب اللاعبين الجيدين مقابل مبالغ مغرية وأصبحت تنافس على بطولات الدوري والكأس وأحيانا الحصول عليها.

الاستنتاجات:

نستنتج مما تقدم من مجريات تناولنا لهذا البحث أو هذا الموضوع مايلي:

1- أن أغلب ممارساتنا الرياضية لا تنسجم وماتنص عليه المواثيق الأولمبية.
2- تغيرت صفة الممارسة من الهواية إلى سعى وراء المكتسبات.
3- عدم وجود قوانين خاصة بالاحتراف أدت إلى إرباك الرياضين بين المؤسسات والأندية.
4- كما للعولمة جوانب ايجابية هناك جوانب سلبية.
5- التوجه نحو الاستثمار من قبل اللاعب والمؤسسات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة أدى إلى عدم الاهتمام باتساع قاعدة أغلب الفعاليات الرياضية.
6- إن ظاهرة الاحتراف الرياضي أفرزت حالات لا تنسجم والخلق الرياضي والتنافس الشريف.
7- استخدام بعض الوسائل والطرق غير الشرعية كاستعمال المنشطات المحظورة سعيا وراء الانجاز المبكر.
8- ظهور شركات وجهات تصنيع تحت لافتة المكملات الغذائية مما تؤثر سلبا على الرياضي مستقبلا.
9- ظهور فئة من المنتفعين من ظاهرة الاحتراف ما يطلق عليهم سماسرة عقود اللاعبين.